

# انواع الاعمال التجارية

جامعة خضوري / قسم العلوم المالية والمصرفية  
اغدير بركات

الاعمال التجارية بحكم ما هيئتها

هذه المادة فقط كنوع من التعليم المساند للفهم

اكتفى المشرع في المادة السادسة من قانون التجارة بتعداد قانوني للأعمال التجارية وهذا التعداد لم يرد على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال.

وتوضيحاً لما سبق سنقوم بعرض المواد (6)، (7)، (8) كما جاءت في قانون التجارة رقم (33) لعام 2007:

فقد نصت المادة السادسة في قانون التجارة رقم (33) على ما يلي:

تعد بحكم ماهيتها الذاتية أعمالاً تجارية:

- 1- شراء المنقولات المادية وغير المادية لأجل بيعها بربح ما سواء أبقيت على حالتها أم بعد شغلها أو تحويلها.
- 2- شراء تلك الأشياء المنقولة نفسها لأجل تأجيرها أو استئجارها لأجل تأجيرها ثانية.
- 3- البيع أو الاستئجار أو التأجير ثانية للأشياء المشتراة أو المستأجرة على الوجه المبين فيما تقدم.
- 4- أعمال الصرافة والمبادلة المالية ومعاملات المصارف العامة والخاصة.
- 5- مشروع التوريد.

- مشروع المصانع وإن يكن مقترناً باستثمار زراعي إلا إذا كان تحويل المواد يتم بعمل يدوي بسيط.

7- مشروع الوكالة والسمسرة.

8- مشروع النقل براً أو جواً أو على سطح الماء.

9- مشروع التأمين بأنواعه.

10- مشروع المشاهد العامة.

11- مشروع النشر.

- 12- مشروع المخازن العامة.
- 13- مشروع المناجم والبتروول.
- 14- مشروع الأشغال العقارية.
- 15- مشروع شراء العقارات لبيعها بربح.
- 16- مشروع وكالة أشغال.

واستناداً إلى التعداد الوارد في المادة السابقة يمكننا أن نقسم الأعمال التجارية إلى قسمين:

أولاً: الأعمال التجارية بحكم ماهيتها: وهي تُعدّ تجارية بغض النظر عن صفة القائمين بها؛ أي سواء صدرت من تاجر أم غير تاجر، وسواء جرت بصورة متكررة أم لمرة واحدة.

ثانياً: الأعمال التجارية بالتبعية: وهي الأعمال التي تعد مدنية بحسب الأصل لكنها تكتسب الصفة التجارية متى قام بها تاجر لشؤون تتعلق بتجارته.

من ناحية أخرى إن كل هذه الأعمال قد تكون تجارية بالنسبة إلى أحد طرفيها، في حين تعد مدنية بالنسبة إلى الطرف الآخر، وهذا ما يطلق عليه الأعمال المختلطة.

أولاً: الأعمال التجارية بحكم ماهيتها:

الأعمال التجارية بحكم ماهيتها هي الأعمال التي تتعلق بالوساطة في تداول الثروات وتهدف إلى المضاربة وتحقيق الربح وقد عددها المشرع في المادتين (6) و(7) من قانون التجارة، ويتضح من هذا التعداد أن المشرع يعدّ بعض الأعمال تجارية ولو وقعت عرضاً من شخص ما لمرة واحدة، في حين يشترط لإسباغ الصفة التجارية على بعضها الآخر أن يمارسها شخص على سبيل الاحتراف، وبناء على ذلك يمكن تقسيم الأعمال التجارية بحكم ماهيتها إلى قسمين رئيسيين:

- أعمال تجارية منفردة.
- أعمال لا تعدّ تجارية إلا إذا صدرت على وجه الاحتراف أو المشروع وهي المشاريع التجارية.

- الأعمال التجارية المنفردة:

تشمل الأعمال التجارية المنفردة: الشراء لأجل البيع والتأجير، الاستئجار لأجل إعادة التأجير، أعمال الصرافة والمبادلة المالية، الأعمال المتعلقة بالأسناد التجارية، الأعمال المتعلقة بالتجارة البحرية.

وسوف نستعرض هذه الأعمال تباعاً:

أ- الشراء لأجل البيع والتأجير:

الشراء لأجل البيع هو أول الأعمال المنفردة والتي نصت عليها المادة (6) وعدته هذه المادة نموذجاً للأعمال التجارية الأخرى بوصفه أكثر الأعمال انتشاراً وأول ما يخطر على ذهن إذا ذكرت التجارة؛ ففيه تتمثل معاني المضاربة وفكرة التداول على نحو جلي وواضح.



ونستخلص من الفقرات (أ - ب - ج) من المادة السادسة أنه يجب حتى يعدّ الشراء بقصد البيع أو الإيجار عملاً تجارياً توافر ثلاثة شروط مجتمعة وهي:

- أن يكون هنالك شراء.
- أن ينصب هذا الشراء على منقول.
- أن يكون هذا الشراء بقصد إعادة البيع أو التأجير بقصد الربح.

الشرط الأول: الشراء:

الأصل أنه لا بد أن يبدأ العمل التجاري بالشراء، ويقصد بالشراء هنا الشراء بمعناه الواسع بحيث يشمل كل اقتناء للشيء بعوض، سواء أكان هذا العوض ثمناً نقداً كما هو الحال في عقد الشراء أم كان عوضاً عينياً كما هو الأمر في عقد المقايضة.

والشراء شرط ضروري لاعتبار العمل التجاري، لهذا فإن البيع الذي لا يسبقه شراء لا يعدّ تجارياً، كمن يبيع أشياء آلت إليه عن طريق الهبة أو الميراث أو الوصية أو يبعه لإنتاجه الذهني أو الفني فإنه لا يعدّ عملاً تجارياً، ولا يعدّ أعمالاً تجارية بل تبقى أعمالاً مدنية أعمال الأشخاص الذين يبيعون للغير مباشرة إنتاجهم المادي (كبيع المزارع حاصلاته الزراعية)

أو إنتاجهم الذهني أو الفني (كبيع المؤلف مؤلفاته والرسام لوحاته)؛ ذلك أن الإنتاج هنا لم يسبقه شراء، كذلك فإن أصحاب المهن الحرة لا تعدّ أعمالهم تجارية وللأسباب نفسها كمهن المحاماة والطب وغيرها.

ويراعى هنا أن عمل الطبيب مثلاً لا يعدّ تجارياً ولو قام عرضاً ببيع الأدوية في الأماكن المفتقرة إلى صيادلة بفرض أن هذه الفعالية ثانوية وتابعة لمهنته الأصلية، أما إذا استثمر مشفى لمعالجة مرضى غير مرضاه الشخصيين فيعدّ عملاً تجارياً.

الشرط الثاني: ورود الشراء على منقول:

يجب أن يرد الشراء على مال منقول سواء كان المنقول مادياً (سيارة - سلع - خضار...) أم معنوياً (براءات اختراع - متجر - أسهم شركات...) وقد استبعد المشرع شراء العقارات من جعلها عملاً تجارياً بموضوعه (مفرد) لأن شراء العقارات يتم بوساطة إجراءات معينة، وعدّه عملاً تجارياً بأسلوبه وليس بموضوعه أي بالمشروع. أما شراء عقار بقصد بيع تجهيزاته ومواده فيعدّ عملاً تجارياً مفرداً؛ وذلك لأن العقار أصبح منقولاً من حيث المال والعمل التجاري وارداً على منقول.

الشرط الثالث: قصد البيع أو التأجير:

لا يكفي لوصف عملية بأنها تجارية أن يكون هنالك شراء وإنما يجب فوق ذلك أن يكون هذا الشراء قد تم بقصد البيع أو التأجير، ويستوي بعد ذلك أن يأتي بيع المنقول في الصورة التي اشترى بها أم تم ذلك بعد تصنيفه أو تحويله؛ كأن يشتري المرء قطناً ويبيعه قطناً في الحالة الأولى، أو نصف مُصنع في خيوط أو مُصنعاً أقمشة كما في الحالة الثانية.

وبعد، فإن الشيء المهم في هذه العملية هو أن يكون المشتري قد اشترى وهو يقصد البيع، ولا فرق بعد ذلك سواء أباع ما اشترى فعلاً أم لا، فالشراء يبقى عملاً تجارياً منفرداً وإن عدل المشتري بعد ذلك عن البيع أو هلك الشيء المشتري قبل بيعه، فالمهم أن يكون قصد البيع متوفراً عند الشراء ولا يغير من الأمر اختلاف التسلسل الزمني لعمليتي الشراء والبيع ما دامت هناك رابطة قانونية بين البيع والشراء عندما يكون البيع سابقاً للشراء، وقد أصبحت عمليات البيع التي تسبق الشراء كثيرة ومألوفة في حياتنا الاقتصادية المعاصرة، وأما إذا لم يتوفر قصد البيع حين الشراء فإن العملية تكون مدنية وإن جرى البيع بعد ذلك، فالعبرة لنية المشتري حين الشراء وليس لما قرره فيما بعد.

وقد أصبحت عمليات البيع التي تسبق الشراء كثيرة ومألوفة في حياتنا الاقتصادية المعاصرة، وأما إذا لم يتوفر قصد البيع حين الشراء فإن العملية تكون مدنية وإن جرى البيع بعد ذلك، فالعبرة لنية المشتري حين الشراء وليس لما قرره فيما بعد.

وعلى هذا - ونظراً لأهمية توقيت نية البيع- فإن على من يدعي أنه اشترى وهو يقصد البيع أن يقدم الدليل على ذلك، ويمكن أن يتم الإثبات بمختلف طرق الإثبات.

## قصد التأجير:

إن ما ينطبق على شراء المنقولات بقصد بيعها بربح ينطبق على عمليات الشراء (أو الاستئجار) بقصد التأجير.

وقد أصبحت عمليات الإيجار من الأعمال التجارية المربحة في عالم اليوم، كما أنها أصبحت ذات أهمية كبيرة في عالمي الصناعيين والتجار، فقد أوجدت الحياة المعاصرة أوضاعاً تجعل الإنسان في حاجة إلى الانتفاع ببعض الأشياء دونما حاجة إلى تملكها. وقد وضع العلم تحت تصرف المؤسسات الصناعية معدات وآليات وأجهزة ذات أثمان باهظة لا تستطيع أن تملكها، أو لا تجد ضرورة لأن تجمد ثمنها وتتحمل نفقات صيانتها المرتفعة، وأن من الأفضل بالنسبة إليها أن تكتفي بالاستفادة من خدماتها لفترات معلومة عن طريق الاستئجار من ذلك: استئجار السيارات والشاحنات، استئجار آلات الحفر والروافع للبناء، وتأجير ، ومن ذلك أيضاً: تأجير الأواني والكراسي Computers الأدمغة الإلكترونية والتجهيزات اللازمة للمناسبات والأفراح... إلخ.

وقد أصبحت هذه الأعمال تتعاطاها مؤسسات متخصصة في عالم اليوم، وهي تقوم بعملها هذا إما عن طريق الشراء وإما عن طريق الاستئجار أيضاً.  
أشكال التاجير:

تأخذ عمليات التاجير صوراً متعددة في عالم اليوم، وهو عموماً إما أن يكون فهو الصورة التقليدية Renting إيجاراً بسيطاً وإما مركباً. فأما الإيجار البسيط التي ينظمها القانون المدني وبموجبه يملك مالك الشيء منفعة فترة زمنية تناسب ومدة الإيجار.

وإيجار الكراسي للأفراد Renting car ومن الأمثلة على ذلك: إيجار السيارات والمناسبات... الخ، إن هذا النوع من الإيجار يخضع للشروط التعاقدية، فإن لم تكن فلاحكام المواد (526-576) مدني.

وأما الإيجار المركب فهو صور جديدة للانتفاع من الأشياء أفرزتها الحياة المعاصرة، ومن أبرزها عقد الإيجار مع الوعد بالبيع، وهو ما يطلق عليه اسم «الليزبنغ».



وبعد فقد اتضح لنا مما سبق أننا نحن دوماً بصدد إيجار ينصب على منقول، فإذا انصب الإيجار على عقار فالعملية تعدّ مدنية، لا فرق في ذلك سواء أكان العقار مفروشاً أو من دون فرش، وسواء أكان الإيجار لأغراض مدنية أم تجارية. وإذا كان المشرع قد وضع تنظيمًا خاصاً

لإيجار الأماكن المخصصة للأغراض التجارية والصناعية فلأن العقار المؤجر يصبح عندئذ من عناصر المتجر المعنوية.

إلا أن هذا لا يغير من طبيعة العملية بالنسبة إلى المؤجر فهي تبقى عملية مدنية لا تجارية، وأما بالنسبة إلى التاجر المستأجر فإن العملية هي عملية تجارية بالتبعية بالنسبة إليه.

الشرط الرابع: قصد جني الربح:

ليس كافياً لاكتساب عملية الشراء صفة العمل التجاري أن يكون الشراء من أجل البيع أو التأجير، وإنما يشترط فوق ذلك أن يكون القصد من البيع جني ربح مادي للبائع، وهو ما يدل عليه لفظ البيع وهو مبادلة شيء أو حق في مقابل ثمن، إلا أنه ليس من الضروري أن يحقق المشتري ربحاً فعلياً من البيع، وإنما يكفي أن يكون قصده و مبتغاه الربح، ولا فرق بعد ذلك سواء انتهت الصفقة إلى ربح أم إلى خسارة.

ولهذا يعدّ عملاً تجارياً -للسبب ذاته- شراء التاجر بضائع وسلع يبيعها بخسارة إذا كان قصده من ذلك منافسة تاجر آخر، أو إغراق السوق فترة من الزمن، فمثل هذا البيع يعدّ عملاً تجارياً لأنه يستهدف من حيث المآل تحقيق ربح

ولكن على المدى البعيد وذلك عن طريق احتكار السوق والتخلص من المنافسين. وبناء على ذلك يخرج من نطاق الأعمال التجارية شراء التاجر سلعاً وبضائع من أجل بيعها من دون ربح، فصاحب المعمل أو المدرسة أو المستشفى الذي يشتري المواد الغذائية لبيعها لعماله أو تلامذتها أو المرضى مساعدة لهم وسداً لحاجاتهم؛ ومن دون أن يكون الهدف من ذلك جني الربح لا يعدّ عملهم هذا عملاً تجارياً. كذلك يخرج من نطاق الأعمال التجارية - للسبب ذاته - شراء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المواد والسلع والبضائع لبيعها للموظفين والمستخدمين والعمال ما دامت في عملها هذا إنما تستهدف بذلك خدمة مصالح أعضائها، أما إذا باعت ما تشتريه بربح فإنها تنقلب عندئذ إلى مشاريع تجارية، حتى وإن سُميت جمعيات استهلاكية.

## ب- الاستئجار لأجل التأجير ثانية:

نصت الفقرتان (ب و ج) من المادة السادسة من القانون التجاري على أن شراء الأشياء المنقولة نفسها لأجل تأجيرها أو استئجارها لأجل تأجيرها ثانية أو البيع أو الاستئجار أو التأجير ثانية للأشياء المشتراة أو المستأجرة تعدّ أعمالاً تجارية بحكم ماهيتها الذاتية، كما لو استأجر شخص سيارة من أجل نقل الركاب بالأجرة فعندئذ يُعدّ عمله تجارياً.

ثانيا- أعمال الصرافة والمبادلة المالية ومعاملات المصارف:  
تعدّ أعمال الصرافة أعمالاً تجارية منفردة، كذلك معاملات المصارف جميعها وأعمال الصرافة في جوهرها هي أعمال شراء من أجل البيع بربح، فالصّراف إنما يشتري نقوداً بنقود بهدف بيعها والربح فيها.

أما أعمال المصارف فمتعددة ومتنوعة فهي تقوم بتسليف النقود بفائدة سواء كان ذلك بضمان أو من دون ضمان، كما تقوم بفتح الاعتمادات والحسابات الجارية وقبول الودائع النقدية وتأجير الصناديق الحديدية وخصم الأسناد التجارية وغير ذلك.

عدّ المشرع أعمال الصرافة وأعمال المصارف أعمالاً تجارية ولو وقعت لمرة واحدة، وقد كان حرياً بالمشرّع أن يدرج أعمال المصارف في عداد المشاريع التجارية، وألا يكتفي بالنظر إليها كأعمال منفردة، فممارسة مثل هذه الأعمال يصعب تصورها في إطار الأعمال المنفردة إلا أن هذه الأعمال لا تعدّ تجارية إلا من جانب المصرف، وأما بالنسبة إلى زبائنه والمتعاملين معه فتعدّ تلك العمليات مدنية مبدئياً ما لم يكن الزبون تاجراً ويتعاطى هذه الأعمال لمصلحة تجارته، فتعدّ عندئذ تجارية بالتبعية.

والصرف والمبادلة فهي مبادلة النقد بالنقد وله صورتان :  
صرف محلي: يحصل بطريقة المناولة كأن يذهب شخص الى  
بنك ويطلب منه مبادلة النقد الوطني بنقد اجنبي.  
الصرف المسحوب : وصورته ان يذهب الشخص الى بنك في  
الدولة ويدفع له مبلغا معيناً ويطلب منه تسليمه هذا المبلغ في  
دولة اخرى وبما يعادله من عملتها.

عقود التوريد: